

مؤتمر قمة «أساسيين للتعافي»

بيان صحفي للفترة من 8 إلى 10 سبتمبر/أيلول

للاستفسارات الصحفية: osf_essentialworkers@berlinrosen.com

*****الإعلان عن حدث عالمي — برجاء الرد على دعوة الحضور أدناه*****

في مؤتمر القمة الأول مع قادة الأعمال والحكومات الدوليين.. العمال الأساسيون يناقشون إطار عمل عادل للتعافي من كورونا

قبل انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة.. مؤتمر قمة «أساسيين للتعافي» يجمع فئات تمثل ملايين العاملين في الاقتصادين الرسمي وغير الرسمي في ربوع العالم

صوفيا بوش، ومارتن شين، وبالييتزا أباريسيو مارتينيز سيلتقون بجاي رايدر مدير منظمة العمل الدولية، وبريد جولد من شركة «سوديكسو»، وسعدية زاهدي من المنتدى الاقتصادي العالمي، وشاران بارو من الاتحاد الدولي للنقابات العمالية؛ للوقوف على خشبة المسرح مع العمال

العالم – من المقرر أن تلتقي طائفة من العمال الأساسيين من أمريكا الشمالية والجنوبية وأوروبا وإفريقيا وآسيا مع قادة الأعمال والحكومات الدوليين خلال الفترة من 8 إلى 10 سبتمبر/أيلول، لمناقشة إطار عمل للتعافي الاقتصادي العادل من جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19). ويعد هذا المؤتمر التجمع العالمي الأول للعمال الأساسيين، إذ سيركز «مؤتمر قمة أساسيين للتعافي» المقرر انعقاده قبل اجتماع ممثلي العالم في الجمعية العامة للأمم المتحدة بأيام على مطالب عمال الرعاية ونسبة 61% من العاملين في الاقتصاد غير الرسمي في ربوع العالم؛ أمثال عمال المنازل والعمال الزراعيين والباعة الجائلين والعاملين من المنزل.

في ظل الفوارق الفادحة والمهددة للحياة التي كشفت عنها جائحة كورونا، ما يزال العمال في جنات العالم يناضلون في سبيل حقوقهم في مكان العمل؛ إذ لا يزال جمع غير منهم يعانون من ضالة فرص الاستفادة من خدمات الرعاية الصحية، وغياب سبل الحماية الاجتماعية، وظروف العمل الخطرة كالتعرض لكورونا، وكثرة التحرش والعنف في أثناء العمل. وخلال الحديث مع المؤثرين الثقافيين؛ أمثال صوفيا بوش، ومارتن شين، وبالييتزا أباريسيو مارتيني وقادة الحركات العمالية أصحاب القوة والنفوذ؛ أمثال آي جينا بو بالولايات المتحدة، وميرتل وبيتوي بجنوب أفريقيا وكارمن بريتز بالأرجنتين، سيناقش العمال الأساسيون ضرورة التوصل لعقد اجتماعي طموح يضع مصالح العمال في صميم الإنفاق الحكومي وسلوك الشركات؛ بدلاً من التدخلات الجزئية أو تدابير التقشف المشابهة للتدخلات والتدابير التي جاءت على إثر انهيار الأسواق المالية في عام 2008.

[الإعلام: متابعة هذا الرابط للتسجيل في المؤتمر.](#)

المشاركون:

- عمال المنازل والعمال الزراعيون والباعة الجائلون وعمال الرعاية والعاملون من المنزل من أمريكا الشمالية والجنوبية وأوروبا وإفريقيا وآسيا وجزر المحيط الهادئ، بصحبة قادة الحركات العمالية أصحاب القوة والنفوذ؛ أمثال آي جين بو بالولايات المتحدة، وكارمن بريتز بالأرجنتين، ونورما بالاسيوس ترابامالا بالمكسيك، وروز أمامو بكينيا، وماريا دو كارمو بالبرازيل، وميرتل وبيتوي بجنوب إفريقيا، وشاران بارو من الاتحاد الدولي للنقابات العمالية
- قادة الأعمال والحكومات الدوليين؛ أمثال جاي رايدر (منظمة العمل الدولية)، وبريد جولد (شركة «سوديكسو»)، وسعدية زاهدي (المنتدى الاقتصادي العالمي)
- الفنانون والموسيقيون والمشاهير؛ أمثال صوفيا بوش، مقدمة المؤتمر، ومارتن شين وبالييتزا أباريسيو مارتينيز، وسينكين، وبامبادجان بامبا

الموضوع:

مؤتمر قمة أساسيين للتعافي: مؤتمر قمة على مدار ثلاثة أيام يرفع أصوات العمال الأساسيين في أرجاء العالم، ويستعرض تجاربهم خلال الجائحة، ويقدم رؤيتهم لتحقيق تعافي اقتصادي عادل – في إطار الحديث مع صانعي السياسات وقادة الأعمال والمؤثرين الثقافيين. يمكن الاطلاع على الجدول الكامل للقاءات المتحدثين على الموقع الإلكتروني [هنا](#).

الموعد:

الأربعاء 8 سبتمبر/أيلول 2021 – الجمعة 10 سبتمبر/أيلول 2021، وتذاع اللقاءات على الهواء مباشرة في نفس التوقيت يوميًا.

مواعيد البث المباشر (تعرف على مواعيد إعادة البث [هنا](#)):

- 8:00 - مكسيكو سيتي، بوغوتا (بتوقيت المنطقة الوسطى)
- 9:00 - مدينة نيويورك، (بتوقيت المنطقة الشرقية)
- 10:00 - بوينس آيرس (بتوقيت الأرجنتين)
- 14:00 - لندن (BST)
- 15:00 - باريس، بروكسل، برلين (بتوقيت وسط أوروبا)
- 15:00 - جوهانسبرج (بتوقيت جنوب أفريقيا)
- 16:00 - عمان، بيروت (بالتوقيت الصيفي لأوروبا الشرقية)
- 18:30 - دلهي (بتوقيت الهند)
- 21:00 - مانايلا (بتوقيت الفلبين)

برجاء الرد على دعوة الحضور

[الإعلام: متابعة هذا الرابط للتسجيل في المؤتمر.](#)

سنكون صوفيا بوش، الممثلة الأمريكية البارزة والناشطة الاجتماعية المعنية بحقوق المرأة والفتاة والنهوض بها على مستوى العالم، مقدمة هذا المؤتمر.

ف نقول بوش: "إنَّ العمال الأساسيين ليستحقون أكثر من ثنائنا عليهم؛ فهم يستحقون مبادراتنا بالعمل. فقد سهرنا على راحتنا – وحرصوا على إطعام غيرهم ورعايتهم – مع المخاطرة بحياتهم والمجازفة بها؛ فلزامًا الآن على قادة العالم اتخاذ الإجراءات التي من شأنها التأكد من أنَّ أفاق التعافي لا تقتصر على أصحاب الامتيازات أو العلاقات الجيدة. ولكم أشعر بالفخر بشاركتي في هذا الحدث الذي يجمع القادة أصحاب الرؤية والبصيرة من شتى بقاع العالم حتى يقولوا كلمة الفصل في قضية التعافي الاقتصادي الذي يلبي احتياجات الناس أجمعين، دون الالتفات إلى هويتهم وموطنهم ونوعية عملهم."

تعرّض عمال المنازل والعمال الزراعيون والباعة الجائلون وعمال الرعاية والعاملون من المنزل لخسائر فادحة في الدخل منذ بداية الجائحة في مطلع عام 2020، وتسبب ذلك في تفاقم وضع كان عسيرًا بالفعل على العمال الذين لا يكتفون ثروة ولا سبيل لهم للطعام إذا توقفوا عن العمل. وكانت ميرتل ويتبوي، الرائدة العالمية في مجال النهوض بحقوق عمال المنازل، شاهدة عيان على ذلك في جنوب أفريقيا.

ف نقول ميرتل ويتبوي، وقد كانت من قبل من عاملات المنازل، وتتولّى الآن رئاسة الاتحاد الدولي لعمال المنازل: "لا يمكننا التعافي أو إعادة بناء عالم يصفو للعيش تمامًا إذا لم نعتل وبفاعلية بحماية الناس أجمعين؛ ومنهم العاملون في الاقتصاد غير الرسمي الذين يشكلون نسبة 61% من القوة العاملة في العالم. وقد حقق عمال المنازل في جنوب أفريقيا هذا العام نصرًا تاريخيًا؛ ذلك أننا أمسينا الآن مشمولين بـ «قانون التعويض عن إصابات وأمراض العمل»، الذي يمنح العامل والعاملة الحق في المطالبة بتعويض في حالة التعرض للإصابة أو المرض على رأس العمل. وهذه الخطوة من الأهمية بمكان؛ لأنَّ العمال الأساسيين على رأس من يتعرّضون للجائحة، ولكن نادرًا ما يتمتعون بسبل حماية مشابهة لما يتمتع بها غيرهم. وهكذا فإنَّ الحرص على قوة تعافي عمال المنازل والباعة الجائلين والعمال الزراعيين وغيرهم من العاملين في الاقتصاد غير الرسمي سيكون حجر الأساس لقوة التعافي الاقتصادي العالمي. وسوف يوجد العمال من شتى

بقاع المعمورة صفهم في «مؤتمر قمة أساسيين للتعافي» لكي يقدموا دعوة عاجلة للحكومات الوطنية والمنظمات الدولية لتلبية مطالبنا بتحسين دخولنا وسبل حمايتنا الاجتماعية؛ حتى يتسنى لنا تجاوز هذه الأزمة وبناء مستقبل أفضل لأنفسنا.

سوف يتحدث العمال مع مديري الأعمال والمؤثرين الثقافيين وقادة المنظمات الدولية، كمنظمة العمل الدولية، وهي مؤسسة أممية معنية بوضع معايير العمل الدولية. وقد نجح العمال في أرجاء العالم في صياغة «الاتفاقية 189» و«الاتفاقية 190» اللتين تنصان على معايير العمل الدولية التي أقرتها اتفاقيات منظمة العمل الدولية لتحسين ظروف العمل لعمال المنازل والتصدي للعنف والتحرش في أماكن العمل.

ويقول جاي رايدر، رئيس منظمة العمل الدولية، الذي سيشترك في فعاليات اليوم الثالث من مؤتمر القمة: «يقدم الناس في عالم العمل تضحيات مذهلة للتعيش مع جائحة كورونا، ولكن يجب ألا نضحى قط بقيم العدالة الاجتماعية التي نؤمن بها، أو حقوقنا الأساسية في العمل، أو عزنا على إرساء دعائم تعافي محورها الإنسان، على أن يتصف بالشمول والاستدامة والقدرة على الصمود. وتقتضي إعادة البناء في سبيل الأفضل اتخاذ خيارات سياسية مدروسة ومتسقة من شأنها توفير فرص العمل الكريم، وتعزيز الحماية الاجتماعية، وحماية حقوق العمال، واستخدام الحوار الاجتماعي في كل فرصة تتسنى لنا.»

نحن 'أساسيون للتعافي'

سوف يعبر عمال المنازل والعمال الزراعيون والباعة الجائلون وعمال الرعاية والعمالون من المنزل من شتى بقاع العالم عن رؤيتهم لمفهوم التعافي العادل من كورونا:

فتقول جمايما نياكونجو، عضو لجنة العمل الدولية بمؤسسة «هوم نت» بفرعها بكينيا: «كان التلاقي على صعيد دولي في أثناء الجائحة بمثابة عملية تعليمية؛ إذ كان علينا أن نتعلم كيفية استخدام التقنيات الجديدة للتلاقي عبر الهواتف الذكية وأجهزة اللاب توب باستخدام الإنترنت، وعلينا اكتساب كل ذلك بأنفسنا في ظل هذه الأوقات العصيبة. وعلاوة على ذلك، فيمكن أن تحدث مشكلات الاتصال بالإنترنت خلال البث المباشر والاجتماعات الجارية، ويتكئف العاملون من المنزل مع الوضع بالسعي إلى بيع منتجاتهم عبر الإنترنت، إذ كان جانب التسويق هو الأكثر تضرراً خلال الجائحة، ويحتاج العاملون من المنزل إلى قدر أكبر من بناء القدرات و قدر أكبر من المعرفة بسبل التسويق الإلكتروني لإضفاء قيمة على منتجاتهم والوصول إلى العملاء.»

وتقول نوقليتيا في باليسوك من الاتحاد الدولي لعمال المنازل والعضو باتحاد عمال المنازل بالفلبين: «كثيراً ما لا يتضح الخط الفاصل بين العمل والحياة بالنسبة لعمال المنازل؛ فعملنا يساعد القطاعات الأخرى في الاقتصاد العالمي على مواصلة العمل، لكننا بالكاد نعيش في ظل غياب سبل الحماية الاجتماعية الكافية. فلزاماً على التعافي العادل توفير سبل الحماية ضد العنف والتحرش والاستفادة من الإغاثة المالية للعمال كافة، ولا سيما لعمال الرعاية الذين عانوا من الإهمال أو التقليل من قيمتهم.»

وتقول شونا بدر بلاو، المديرية التنفيذية لمؤسسة «مركز التضامن» والداعية إلى توفير سبل الرزق الآمنة والكرامة والداعمة للأسرة: «لا يكاد يتمتع العاملون في الاقتصاد غير الرسمي بأي حقوق وأي حماية اجتماعية في الأوقات العادية؛ بل خضنا طيلة الجائحة معركة أشق في سبيل التقدير والحياة، فاللقاحات تتوفر بكميات محدودة والرعاية الصحية ليست في متناول معظمنا، وإننا نرفع صوتاً جماعياً لإيلاء الأولوية لصحة العمال الأساسيين في جنبات العالم وكرامتهم، بحيث نتمكن معاً من رسم طريق عادل للتعافي.»

ويقول مويجوكا جيسكا، وهو من الباعة الجائلين ونائب الأمين العام لل نقابة الأوغندية لعمال الأسواق والمهن المرتبطة بها التابعة لمؤسسة «ستريت نت إينترناشيونال»: «لقد تسببت الجائحة في تشريد الكثير من الباعة الجائلين الذين خرموا من مزاوله أنشطتهم في أماكن العمل العامة في المدن الكبرى؛ فعلى إيجاد أماكن عمل بديلة حتى نتمكن من الاستمرار في كسب قوت يومنا، والآن وفيما أخذت عجلة الاقتصاد تتحرك رويداً رويداً، فلا زالت خطط التعافي الاقتصادي لا تلقت للباعه الجائلين وباعه الأسواق. إننا نحتاج إلى رأس المال لاستئناف أعمالنا ومواصلة بيع السلع الأساسية المستخدمة يومياً في المنازل في أرجاء العالم؛ فنحن عمال أساسيون، ونحن أساسيون للتعافي.»

وتقول كريستي هوفمان، الأمين العام لمؤسسة «يونيو جلوبال يونيون»، التي تمثل أكثر من 20 مليون عامل وعاملة من أكثر من 150 دولة مختلفة: «إن كان الفيروس كارثة طبيعية، فالخسائر المأساوية التي تلحق بالعمال الأساسيين – بعمال الرعاية – كارثة من صنع الإنسان. ويتمثل الجانب المشرق في أننا نعرف الخطوات التي علينا اتخاذها لتحسين مستوى الأمان في العمل؛ إذ يحتاج العاملون على الخطوط الأمامية، كالعاملين في دور رعاية المسنين، إلى مستلزمات الوقاية الشخصية، وإجازات مرضية، ولجان السلامة، وفرصة للتفاوض الجماعي [بين العمال وأرباب الأعمال]. وسوف تضعف قدرة العالم على التعافي من الأزمات والحفاظ على سلامة الجميع في ظل غياب سبل الحماية الأساسية هذه.»

وتقول شاران بارو، الأمين العام للاتحاد الدولي للنقابات العمالية، التي تمثل 200 مليون عامل وعاملة في 163 دولة وإقليم ولديها 331 مؤسسة وطنية تابعة لها: «حين تفشّت جائحة كورونا، سهر العمال في كل مكان على رعاية المرضى، وتوفير المواد الغذائية لنا، والحفاظ على دوران عجلة الاقتصاد؛ لكنهم تعرّضوا، مع كل ما بذلوه، لمزيد من الاستغلال والمراقبة المتزايدة والحظر والترهيب من النقابات، بل تعرّضوا للعنف والقتل. وسوف يتطلب الأمر عقداً اجتماعياً جديداً لإعادة بناء جسور الثقة التي حطمتها الحكومات القمعية والشركات المسيئة فيما نتطلع إلى التعافي وبناء اقتصادات مستدامة.»

وتقول سالي رويفر، المنسقة الدولية بمؤسسة «المرأة في الأعمال غير الرسمية: العولمة والتنظيم» (ويجو): «تعرّض الملايين من العاملين في الاقتصاد غير الرسمي لتراجع دخولهم بشدة خلال الجائحة، وكثيراً ما كانت المساعدات الحكومية غير كافية — أو لم تصلهم على الإطلاق. ويحتاج العاملون في الاقتصاد غير الرسمي أكثر من ذي قبل للدعم لمعاودة الوقوف على أقدامهم، وعلى الحكومات الوطنية حماية، وليس خفض، الإنفاق على الحماية الاجتماعية والخدمات العامة الرئيسية — كالصحة ورعاية الأطفال. ومن شأن هذه الخطوات حماية العمال وأسرها من الوقوع في هوة الفقر والذل والإقصاء.»

إطار عمل للتعافي العادل من كورونا

يحرص «مؤتمر قمة أساسيين للتعافي» على توحيد العمال حول أربعة موضوعات رئيسية: الدخل وظروف العمل، وأماكن عمل صحية وأمنة، وسبل الحماية الاجتماعية، والتصدي للعنف والتحرش.

زيادة الدخل وتحسين ظروف العمل

ما تسبب كورونا إلا في تفاقم حالة الذل والاستغلال التي يتعرّض لها الملايين من العمال ذوي الأجور المحدودة وغير المستقرة وغير الرسمية — وفي مقدمتهم النساء والمغتربون والأقليات والفئات الأخرى المعرّضة للتمييز — كل يوم. وعلى مدار العام المنصرم بالأخص، اعترف العالم بفضل عمال المنازل والعمال الزراعيين والباعة الجائلين ومقدمي الرعاية والعاملين من المنزل وأشاد بجهودهم البطولية، لكنهم لا يزالون من بين أكثر العمال الذين يعانون من الإهمال وإنكار قيمتهم اقتصادياً. وفي تلك الأثناء، جنى أرباب الأعمال أرباحاً خيالية خلال الجائحة، كما أنّ ثمانية من بين أكثر عشرة أثرياء في العالم ازدادوا [ثراءً بمليارات الدولارات](#) خلال العام الماضي.

وحدث هذا الوضع في أعقاب التعامل مع الأزمة الاقتصادية لعام 2008 حين تفاقمت تدابير التقشف الصارمة من حالة الفقر التي يذوق مرارتها أصحاب الدخل المحدود من العمال. وهكذا يرفض العمال الأساسيون في الاقتصادين الرسمي وغير الرسمي على السواء تدابير التقشف الحافلة بتاريخها الفاشل، ويؤيدون الاستثمارات التي تعمل على تحسين ظروف العمل للجميع. وينطوي ذلك على أن يكون للعمال صوتٌ في مكان عملهم من خلال نقابة أو مؤسسة عمالية حتى يتمكنوا من النضال والتفاوض الجماعي في سبيل الارتقاء بأمان سبل الرزق وحماية أنفسهم من الظروف الخطرة، بداية من التحرش ووصولاً إلى الجائحات العالمية.

أبرز إحصائيات كورونا:

- ذكر نسبة [52%](#) من عمال الرعاية في دراسة شملت 37 دولة أنّ أجورهم لم تكفهم لتوفير الاحتياجات الأساسية كالسكن والطعام والمواصلات.
- ذكر نسبة [74%](#) من العمال غير الرسميين الذين شاركوا في استطلاع رأي شمل [12 مدينة](#) أنهم حُرّموا من العمل خلال فترة القيود المشددة (أبريل/نيسان 2020)، وأنّ من عادوا منهم إلى العمل ما كانوا يكسبون، في المتوسط، إلا نسبة [55%](#) من دخلهم قبل كورونا بحلول منتصف عام 2020.

- في عام 2020 أهدرت نسبة 8.8% من ساعات العمل العالمية مقارنة بالربع الرابع من عام 2019؛ أي ما يعادل 255 مليون وظيفة بدوام كامل. وكان إهدار ساعات العمل في عام 2020 أكبر بأربعة أضعاف من إهدارها خلال الأزمة المالية العالمية في عام 2009.

توفير الحق في مكان عمل آمن وصحي

يتعرّض العمال الأساسيون لمخاطر لا مثيل لها خلال جائحة كورونا، وبذلك يستحقون، بغض النظر عن مجال عملهم أو حالتهم، أن يكون لهم صوتٌ خلال وضع برامج الصحة والسلامة المهنية وإدارتها. وبعد إخفاق الشركات والحكومات في توفير المستلزمات الأساسية وسبل الوقاية من المرض في أثناء العمل، فلا بد أن تصبح الكوادر المنتخبة وفق أصول الديموقراطية لتمثيل صحة العمال وسلامتهم، أو لجنة عمالية تمثل مكان العمل أو مجموعة من العمال، بمثابة المعيار المتبع.

من شأن مبادرات السلامة التي يتصدّرها العمال والاعتراف بأنّ كورونا من الأمراض المهنية أن يوفر للعمال الرعاية الطبية المناسبة والحماية من الفصل، والتعويض خلال فترة التعافي. وريثما تنهض الاقتصادات المتقدمة بدور أكبر في التخفيف من غياب العدالة في توفير اللقاحات حول العالم، فعلى الحكومات حماية سبل الدعم المقدمة لصحة العمال وسلامتهم؛ وذلك في شكل الاهتمام بتوفير مرافق المياه والصرف الصحي والنظافة، والبنية التحتية الأساسية للعمل، ومستلزمات الوقاية الشخصية، والتعليمات الواضحة لأصحاب الأعمال غير الرسمية. وعلاوة على ذلك، يتوجب تطبيق التغطية التي توفرها منظومات الصحة المهنية على العاملين في الاقتصاد غير الرسمي.

أبرز الإحصائيات:

- كان ما يقرب من ثلث عمال الرعاية (31%) يعانون من شح مستلزمات الوقاية الشخصية بعد مرور نحو عام على تفشي الجائحة. وتعتبر أعمال الرعاية طويلة الأجل من بين أخطر المهن في العالم.
- يموت نحو 2.3 مليون إنسان سنويًا جرّاء المرض والحوادث التي تقع في مكان العمل، وقد فاقت الجائحة هذه الخسائر المروعة في أرواح البشر. ويصاب ملايين آخرون أو يعانون من أمراض مستعصية بسبب عملهم.
- اضطرت نسبة 80% من العاملين من المنزل والباة الجائلين وجامعي القمامة الذين شاركوا في استطلاع للرأي على شراء مستلزمات الوقاية الشخصية بأنفسهم. ولم تكن الحكومات مصدرًا مهمًا لتوفير تلك المستلزمات إلا في بانكوك (45%) وداكار (70%).

فرض الحماية الاجتماعية

على التعافي الاقتصادي العادل بعد كورونا تحقيق الاستقرار لشاغلي الأعمال الأساسية من عمال المنازل والعمال الزراعيين والباة الجائلين وعمال الرعاية والعاملين من المنزل وتوفير سبل الدعم اللازم لهم؛ فالعمال كافة في حاجة ماسة إلى حرص الحكومات على صون سبل الحماية الاجتماعية الأساسية كالرعاية الصحية ورعاية الأطفال واستحقاقات الإعاقة والمعاشات والتعليم المجاني، وتوسيع نطاق الاستفادة منها.

ولا بد أن تتفاعل سبل الحماية الاجتماعية مع سبل حماية العمال من أجل حماية العاملين في الاقتصادين الرسمي وغير الرسمي على السواء من الفقر، كالإجازة المرضية مدفوعة الأجر؛ حتى لا يقف العمل بين خيارين أحلاهما مر: إمّا الذهاب إلى العمل دون أن يبرأوا من مرضهم، أو الحرمان من سبل رزقهم. كما توضع «اتفاقية العمل من المنزل» التي أبرمتها منظمة العمل الدولية معيارًا للاعتراف بالعاملين من المنزل في مختلف القطاعات والبلدان؛ وذلك بتكليف البلدان المشاركة فيها بصياغة سياسات تكفل حصول العمال على تعويضات عادلة، وقدرتهم على تنظيم أنفسهم، وتمتعهم بسبل حماية الأمومة، واستفادتهم من البرامج الاجتماعية كاستحقاقات التقاعد.

أبرز الإحصائيات:

- يفيد نسبة 98% من عمال العالم أنهم لم يحصلوا على بدل المرض وبدل الأجور والإعانات الاجتماعية التي يحتاجون إليها لتحمل تداعيات كورونا.

- يستفيد جميع العمال من سبل الحماية الاجتماعية ويحتاجون إليها، إلا أنَّ العاملين في الاقتصاد غير الرسمي كانوا أكثر عرضة من العاملين في الاقتصاد الرسمي بثلاث مرات لفقدان فرص عملهم جرّاء الجائحة. كما أنَّ 4 مليارات إنسان في أرجاء العالم محرومون من سبل الحماية الاجتماعية.
- تعتبر المؤسسات القائمة على العضوية المصدر الرئيسي للأخبار المتعلقة بـكورونا للعمال، وأفاد نسبة 53% من العمال غير الرسميين في 12 مدينة أنهم حصلوا على مساعدات غذائية من خلال مؤسساتهم القائمة على العضوية.

التخلص من التحرش الجنسي والعنف في العمل

يشيع التحرش والعنف بشدة مع جميع العمال، وفي مقدمتهم النساء والمنتجون للفئات المهمشة؛ إذ يتعرّضون في أحيان كثيرة جدًا لسوء المعاملة من جانب المسؤولين الحكوميين والشرطة والعاملين الآخرين والعلماء وأفراد الأسرة وأصحاب النفوذ القادرين على التحكم في ظروف العمل. فعلى السياسات والتشريعات الرامية إلى حماية العمال من العنف في العمل أن تغطي مختلف أماكن العمل، كالمنازل الخاصة والشوارع ومواقع الإنشاء والتعمير والأسواق؛ إذ يعمل ملياري عامل غير رسمي في العالم في هذه الأماكن لكي يكسبوا قوت يومهم.

وكثيرًا ما لا يسع العمال، والعمال غير الرسميين بالأخص، الوصول إلى آليات الشكاوى والتنظيم التي توفرها الدولة أو لا تسعفهم إمكانياتهم المادية للجوء إلى القضاء. وبالنسبة للمرأة بالأخص، فعلى الحكومات تعزيز الأطر التنظيمية التي تنهض بقدرة المرأة على اللجوء إلى المنظومة القضائية في قضايا العنف الجسدي والجنسي والنفسي؛ ولتكن الخطوة الأولى هي التصديق على «الاتفاقية 190 بشأن العنف والتحرش» وتنفيذها؛ وهي الاتفاقية التي تصدّرت المرأة جهود إبرامها، في حين أخفقت الغالبية العظمى من البلدان في التصديق عليها وتنفيذها حتى الآن.

أبرز الإحصائيات:

- لم تصدق على «الاتفاقية 190» للقضاء على العنف في عالم العمل التي أبرمتها منظمة العمل الدولية سوى سبعة بلدان.
- يوافق عام 2021 الذكرى السنوية العاشرة للتصديق على «الاتفاقية 189» بمنظمة العمل الدولية، وتنص هذه الاتفاقية على توفير ظروف عمل آمنة وأجور عادلة لعمال المنازل. ولكن، وبعد مرور 10 أعوام، لم تصدق معظم البلدان على «الاتفاقية 189»، ومنها الولايات المتحدة وفرنسا والمملكة المتحدة.
- لا تطبق غالبية البلدان أحكام العنف والتحرش المرتبطين بالعمل إلا على الأفراد المرتبطين بعلاقة وظيفية. ولا تسري قوانين العمل، والسلامة والصحة المهنية، وعدم التمييز، والقوانين الأخرى التي تصدّي للعنف في عالم العمل على العمال غير الرسميين، ولا سيما أصحاب المهن الحرة.

###

حول مؤتمر قمة «أساسيين للتعافي»:

تعمل مجموعة عالمية تضم لفيقًا من عمال المنازل والرعاية والباعة الجائلين والعمال الزراعيين والنقابات العمالية والناشطين والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الخيرية من عشرات البلدان حول العالم على استضافة «مؤتمر قمة أساسيين للتعافي»؛ إذ يجتمع كل هؤلاء معًا لمؤازرة العمال الأساسيين. ويتولّى قيادة المشروع عددٌ من المؤسسات العمالية غير الربحية؛ أمثال مؤسسة «هوم نت إنترناشيونال»، والاتحاد الدولي لعمال المنازل، والاتحاد الدولي للنقابات العمالية، ومؤسسة «مركز التضامن»، ومؤسسة «ستريت نت إنترناشيونال»، ومؤسسة «يونى جلوبال يونيون»، ومؤسسة «المرأة في الأعمال غير الرسمية: العولمة والتنظيم» — كما يحظى المشروع بدعم منظمة «مؤسسات المجتمع المنفتح».